مسائل "الحال" عند ابن جنّي في كتابه "التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة": دراسة نحويّة تحليليّة

Issue of "State" in Ibn Jinni's Book "Al-Tanbih Ala Sharh Mushkilat Al-Hamasa": An Analytical Grammatical Study

أ. **إدريس ألافي محمّد هاشم:** طالب الدّكتوراه في اللّغة والنّحو، قسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة الملك سعود، الرّياض.

Mr. Idrees Alafe Muhammad Hashim: PhD student in language and grammar, Department of Arabic Language and Literature, King Saud University, Ryad

Email: omoade1.a1@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.56989/benkj.v4i10.1258

الملخّص:

تناول هذا البحث خمس مسائل نحويّة في الحال نبّه إليها ابن جنّى في كتابه "التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، بدراستها دراسة تحويّة تحليليّة. والحال باب من أبواب النّحو الّتي حظيت باهتمام علماء العربية القدماء والمتأخّرين. ولما كان لابن جنّي من إسهامات جليّة وبصمات واضحة في مجالات علوم اللّغة المتشعّبة، قام هذا البحث بتتبّع مسائل الحال الّتي تعرّض لها في هذا الكتاب؛ لإبراز نوعٍ من إبداعاته أو ملكاته اللّغويّة، ولا سيما مدى تبحّره في جانب النّحو، وناقش آراءه فيه بالتّحليل – إثْر عرض تعليقاته على كلّ بيت من أبيات الحماسة الّتي فيها مسائل الحال – مناقشة علميّة في ضوء أقواله في كتبه الأخرى، وتقصّي آراء النّحويّين على اختلاف مذاهبهم، لاكتشاف مَنْ يُوافقه منهم على آرائه، ومَنْ يخالفه منهم عليها حول هذه المسائل. وقد توصّل إلى جملة من النّتائج أهمّها: 1– رأى ابن جنّي جواز تقدير الحال بعد العامل والمعمول له وإعطاء ما بعدهما حركتها للمجاورة، وذلك على مذهب سيبويه؛ 2– موافقة ابن جنّي مذهب سيبويه وجمهور النّحويّين على جواز حذف عامل الحال أو إضماره؛ 3– وافق ابن جنّي سيبويه على جواز مجيء الحال من المبتدأ خِلافًا لما ذهب إليه الجمهور في منع ذلك. وأوصت بضرورة الاعتناء بدراسة كتب ابن جنّي النّحويّة المختلفة، وتقصّي تعقيباته وآرائه في مسائل الحال النّحويّة فيها، ومقارنتها بآراء غيره من العلماء حولها في مصنّفاتهم المتشعّبة.

الكلمات المفتاحية: ابن جنّي، الحال، التّنبيه.

Abstract:

This research deals with five grammatical issues in the case that Ibn Jinni drew attention to in his book "Al-Tanbih ala Sharh Mushkilat Al-Hamasa", by studying them in a syntactic and analytical study. The case is a chapter of grammar that received the attention of ancient and modern Arabic scholars. Since Ibn Jinni had clear contributions and clear fingerprints in the diverse fields of linguistic sciences, this study followed the case issues that he addressed in this book; to highlight a kind of his creativity or linguistic talents, especially the extent of his immersion in the aspect of grammar, and discussed his opinions in it analytically – after presenting his comments on each verse of Al-Hamasa that contains case issues – a scientific discussion in light of his statements in his other books, and investigating the opinions of grammarians of different schools of

thought, to discover who among them agrees with him on his opinions, and who among them disagrees with him on these issues. It reached a number of results, the most important of which are: 1- Ibn Jinni saw the permissibility of estimating the state after the agent and the object and giving what follows them its movement due to proximity, according to the doctrine of Sibawayh. 2- Ibn Jinni agreed with the doctrine of Sibawayh and the majority of grammarians on the permissibility of deleting the agent of the state or implying it. 3- Ibn Jinni agreed with Sibawayh on the permissibility of the state coming from the subject, contrary to what the majority went to in preventing that...

Finally, it recommended that researchers in the various fields of Arabic language sciences, especially the field of grammar, pay more attention to studying Ibn Jinni's various grammatical books, and investigate his comments and opinions on the issues of grammatical status in them, and compare them with the opinions of other scholars about them in their various works.

Keywords: Ibn Jinni, status, alert.

المقدّمة:

لقد عُنِي العلماء قديمًا وحديثًا بدراسة القضايا النّحويّة عبر العصور في مجالاتها المتشعّبة، وما زالت تُدْرَس، إذْ لم يُعَدّ القول بأنّ علم النّحو علم نضح وما احترق (الزّركشي، 1993م: ج72/1)، قولًا علميًّا دقيقًا، لما كان لعلم النّحو من مكانة سامية، وأهمية قُصْوَى بين العلوم، في بناء الكلام العربيّ، وقواعده الكليّة، وتركيبه الأسلوبيّ، ولما يتميّز به في الكشف عن بواطن المفردات وحدودها الإعرابيّة والدّلاليّة، وجدارته بصون اللّغة العربيّة وحمايتها من الفساد واللّحن والتّحريف.

وكان لإمام العربية الألمعيّ -عن قرنه الرّابع الهجريّ- أبي الفتح عثمان ابن جنّي حظّ وفير في غزير إسهاماته في هذا المجال، ذلك بفضل ما أُلِهِمَ من تمكّن من فنون علوم العربيّة. ولمّا كان ديوان الحماسة لأبي تمام مصدرًا من المصادر الشّعريّة العربيّة الّتي يُحتَجّ به في معرفة العربيّة الفصحى الصّحيحة من غيرها، قام ابن جنّي بمحاولة جادّةٍ في تفسير ما أشكل فيه من المسائل النّحويّة، لبيان إعرابها، وما يلحق به من اشتقاق، وما إلى ذلك، منبّهًا على ما فيه من القضايا اللّازمة الّتي قد تُحيّر بها العقول في إدراكها، وتَهِيم بها الأذهان في تحليلها ونقدها، والكشف عن أصالتها

التّأويليّة، ومعانيها الاشتقاقيّة. وذلك ما عبّر عنها بأنّها ظاهر الإشكال، تُشاقُ النّفس إلى كشفه، والبحث عنه، وساذج الظّاهر، تُريك صفحته أن لا شيء فيه، ومن تحته أغراض ودفائن، إذا تجلّت لك راعَتْك، وازْدَهَتْك (ابن جنّي، 1430هـ: 6).

مشكلة البحث:

في سبيل تفحّصنا الرّسائل العلميّة المكتوبة، والدّراسات والأبحاث المنشورة حول هذا الكتاب النّفيس تبيّن لنا عدم إلمام هذه الرّسائل والدّراسات والأبحاث بجميع القضايا النّحويّة الّتي تناولها ابن جنّي بإسهاب في هذا الكتاب، الأمر الّذي دفعنا إلى القيام بمحاولة لسدّ هذه الثّغَرات، وإكمال الجوانب النّاقصة بحشد كلّ هذه المسائل النّحويّة في حاوية تليق بها، ومناقشتها مناقشة علميّة ما استطعنا إلى ذلك سبيلًا. فكانت من تلك القضايا النّحويّة))الحال((لندرة المسائل الّتي نبّه إليها ابن جنّي فيها، وما استعرض فيها من آراء عميقة فريدة تستحقّ العناية بالدّراسة والتّحليل. وبعد استقراء لما جاءت فيها من مسائل الحال، تبيّن أنّها لم تتجاوز خمسًا، فتم جمعها للمناقشة والتّحليل وفق ما عالجها في كتاب البحث "التّنبيه" وفي كتبه الأخرى، وكذا في كتب العلماء الآخرين.

أهداف البحث:

يسعى هذا البحث إلى جمع مسائل الحال ودراستها، وذلك بعد استقصائها من كتاب "التّنبيه"، وعرض مذاهب ابن جنّي فيها، ثمّ محاولة مناقشتها بالتّحليل وتقريبها مع أقواله في كتبه الأخرى، وتتبّع مذاهب النّحويّين حولها لمعرفة من اتّفق معه منهم، أو من اختلف معه.

أهمية البحث:

تأتي أهمية هذا البحث في أنّه يتناول كتابًا يتميّز بالقيمة العلميّة العاليّة، للعالم اللّغويّ الجليل ابن جنّي، ويُولِي اهتمامه على جانب مهمٍّ من جوانب القضايا اللّغويّة، وهو الانشغال بتقصّي مسائل الحال الّتي من ضمن المسائل النّحويّة ممّا اعتنى بها ابن جنّي في كتابه "التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ثمّ محاولة مناقشة مسائلها ووصفها وتحليلها في ضوء ما تشهد لها الكتب النّحويّة... وكلّ ذلك ممّا يقمّص البحث ذاته من أهمية كبيرة تُعطيه أحقية الدّراسة والعناية به.

منهج البحث:

تقتضي طبيعة البحث اتّباع المنهج الوصفيّ الاستقرائيّ والتّحليليّ الّذي يسمح لنا بتتبّع تلك المسائل من مظانّها وجمعها، ثمّ القيام بوصفها ومناقشتها نحويًّا، وذلك باستقراء أقواله في أُمّهات كتبه الأخرى، واستقصاء آراء العلماء ممّن وافقوه أو خالفوه حول المسائل، ثمّ التّرجيح للآراء في غضون بيان رأينا فيها ما أمكن ذلك.

خطّة البحث:

استوى البحث على مقدّمة وتمهيد، وفيه ترجمة موجزة عن ابن جنّي، وتعريف بكتاب "التّنبيه"، وتعريف بالحال، ثمّ مسائل البحث جمعًا ودراسةً، وتلتهما الخاتمة، وفيها أبرز النّتائج والتّوصيات، وقائمة المصادر والمراجع.

الدّراسات السّابقة:

1- مسائل الإبدال في كتاب "التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة" لابن جنّي، الباحث: سلمان عليّ العمري، بحث منشور في موقع: المجلّة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، العدد الثّالث – المجلّد الرّابع، سبتمبر 2018م.

2- منهج ابن جنّي في كتابه "التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة" لابن جنّي، الباحث: مجاهد عبد الكريم، بحث منشور في موقع: دار المنظومة، الرّواد في قواعد المعلومات العربيّة 2020م.

3- آراء أبي عليّ الفارسي الصّرفيّة في كتاب "التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة" لابن جنّي، إعداد: أ.د. خولة محمود فيصل – م.د. فيحاء قحطان ممدوح، بحث منشور في موقع: مجلّة جامعة تكريت للعلوم الإنسانيّة، المجلّد (23) العدد (6) حزيران 2016م.

4- مُشْكِل الإعراب بين الصّناعة والمعنى في كتاب "التنبيه" لابن جنّي، بحث مقدّم لنيل درجة ماجستير الآداب في الدّراسات اللّغويّة، إعداد الطالبة: سُهَا بنت إبراهيم بن سليمان الدّهام، جامعة القصيم، 1438هـ.

5- المصادر في كتاب التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة" لابن جنّي: دراسةً صرفيّةً، الباحث: سعد عليّ رشيد علاوي، بحث منشور في: مجلّة جامعة تكريت للعلوم الإنسانيّة، المجلّد (25) العدد (1) كانون الثّاني (1) 2018م – ربيع الثّاني 1439هـ.

6 – المعنى وتعدّد التّوجيه النّحويّ: دراسة في كتاب شرح مشكلات الحماسة لابن جنّي، إعداد الطّالب: منصور بن صلاح بن رويجح الرّحيلي، رسالة علميّة لنيل درجة الماجستير في تخصّص النّحو والصّرف، جامعة أمّ القُرى، 1435هـ/ 2014م.

7 – النّحو والصّرف في شروح حماسة أبي تمّام، للباحثة رَنْدَة محمّد العُمَري، أصل هذا الكتاب أطروحة علميّة مقدّمة لنيل درجة الدّكتوراه، بقسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة دمشق، 1425هـ/ 2004م.

تناولت هذه الدّراسات كلّها بعض المسائل النّحويّة والصّرفيّة في كتاب "التّنبيه"، ولم تكن مسائل الحال الّتي قمنا بدراستها ومناقشتها من ضمنها.

التّمهيد: ترجمة موجزة عن ابن جنّي

هو عُثْمَان بن جنّي أَبُو الفتح الموصلي النّحويّ اللّغويّ، وأبوه جنّي كان عبدًا روميًا مملوكًا لسليمان ابن فهد بن أَحْمَد الأزديّ الموصلي[1]. وذُكِر أنّ أمّه كانت جارية رومية (متز، ج437/1).

ويُكَنَّى بأبي الفتح، ويُلَقَّب بابن جنّي، لكن على الرّغم من أنَّ ابن جنّي يُكنَّى بأبي الفتح، إلّا أنّه لم نره يُسَمِّي أحدًا من أولاده بهذا الاسم، والمرجّح عند بعضهم أنَّ هذه الكنية مصطنعة، وكان يُكنَّى بها قبل أن يُرْزَق بالأولاد (النّعيمي، 1980م: 13).

وُلِدَ في الموصِل ونشأ فيها، وكان في تاريخ ولادته اختلاف بين المؤرّخين، إذْ ذهب بعضهم إلى أنّه وُلِدَ قبل الثّلاثين وثلاثمئة، أي: سنة إحدى وعشرين وثلاثمئة الهجريّة (321هـ)، والآخر إلى أنّه في سنة اثنتين وعشرين وثلاثمئة الهجريّة (322هـ)، ورأى فريق أنّ مولده كان في سنة عشرين وثلاثمئة الهجريّة (320هـ)، وغير ذلك من الآراء[2]. ولعلّ أوفق الأقوال قول القائلين بأنّه وُلِدَ بين سنتي إحدى وعشرين وثلاثمئة (321هـ)، واثنتين وعشرين وثلاثمئة الهجريتين (322هـ)؛ لمقابلتهم بين هاتين السّنّتين وبين السّنّة (337هـ) الّتي اجتاز به شيخه أبو عليّ الفارسي – وهو متصدّر في تدريس النّحو في مسجد الموصل – ليكتشفوا أنّه يقتضي أن يكون ابن جنّي وقتئذٍ في الخامسة عشرة من عمره، حيث إنّها سنّ ملائمة لمقابلة الشّيخ له، ومناسبة كذلك لاحتمالية تكلّف نظيره بمهمّة التّدريس (ابن جنّي، 1406هـ: ج6/1).

وترعرع في الموصِل الّتي هي مسقط رأسه، وفيها تلقّى مبادئ العلوم من مشايخها وعلمائها، وهو يافعٌ، حتّى التحق بأبي عليّ الفارسي في بغداد، ولازمه سنوات عديدة، وهو في صحبة أستاذه

---

[1] الخطيب البغدادي، "تاريخ بغداد"، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت، دار العرب الإسلامي، (ط1: 1422هـ – 2002م)، ج205/13. وأبو البركات الأنباري، "نزهة الألباء في طبقات الأدباء"، تحقيق: إبراهيم السّامرائي، الزّرقاء – الأردن، مكتبة المنار، (ط3: 1985م)، ص244. وابن الجوزي، "المنتظم في تاريخ الأمم والملوك"، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، بيروت، دار الكتب العلمية، (ط1: 1992م)، ج34/15. والقفطي، "إنباه الرّواة على أنباه النّحاة"، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، القاهرة، دار الفكر العربيّ، وبيروت، مؤسّسة الكتب الثّقافيّة، (ط1: 1982م)، ج335/2. وياقوت الحموي، "معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب"، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار الغرب الإسلاميّ، (ط1: 1993م)، ج1585/4. وابن خلكان، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان"، تحقيق: إحسان عباس، بيروت، دار صادر، (ط3: 1900م)، ج246/3.

[2] ابن النّديم، "الفهرست"، تحقيق: إبراهيم رمضان، بيروت، دار المعرفة (ط2: 1997م)، ص115. وياقوت الحموي، "معجم الأدباء"، ج1585/4. والجلال السُّيُوطي، "بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة"، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، بيروت: المكتبة العصريّة، ج132/2. وانتصار عثمان إبراهيم، "القضايا الصّوتيّة والدّلاليّة في كتاب المحتسب لابن جنّي: دراسة وصفية وتحليليّة في ضوء علم اللّغة الحديث"، رسالة مقدّمة للحصول على درجة الدّكتوراه في علم اللّغة، كلية اللّغة العربيّة، قسم الدّراسات النّحويّة واللّغويّة – جامعة أم درمان الإسلاميّة، 2010م، ص17 – 18.

يتنقّل بين المَوصِل والشّام وحلب وواسط وبغداد تابعًا إيّاه في جميع أسفاره؛ للتعلّم إلى أن أحكم العربيّة، وأُذِن له بنبوغٍ في فنون العلم[1].

ودرس على مجموعة من العلماء – غير شيخه أبي عليّ الفارسيّ النّحويّ – وأخذ عنهم علوم اللّغة بشعابها، والرّوايات والقراءات، وقد حكى عنه ياقوت الحموي ذلك بقوله: "... جميع رواياتي ممّا سمعته من شيوخي – رحمهم الله – وقرأته عليهم بالعراق والموصل والشّام وغير هذه البلاد الّتي أتيتها وأقمت بها..." (الحموي، 1414هـ: ج1599/4).

التّعريف بكتاب "التّنبيه":

إنّ هذا الكتاب أصالة من ((ديوان الحماسة)) لأبي تمّام (ت: 231هـ)، وذلك بقيام صاحبه ابن جنّي بخدمة جليلة له، ولا عجب في ذلك، إذْ يُعَدّ ديوان الحماسة مصدرًا أساسًا – من الاختيارات الشّعريّة العربيّة – نال ثقّة اللّغويّين في الاستشهاد والاحتجاج به، الأمر الّذي جعل النّقّاد والدّارسين والمصنّفين في الأدب يُولُون أشدّ اهتمامهم بتفسير المستغلق منها وبيانه باتّجاهات وأساليب متشعّبة، فوُجِد ما لا يقلّ عن واحد وأربعين شرحًا لها. وقد تميّز هذا الشّرح لابن جنّي (رحمه الله) واشتهر بأنّه سلك فيه أسلوبًا مغايرًا لمن سلفه من الشُّرّاح، حيث اشتغلوا بشرح ما في الحماسة من أخبار، أو تفسير شيء من معانيها فحسب، بل أبدع في ذلك بميله إلى تبسيط ما فيها من صنعة إعراب، أو اشتقاق، أو تصريف، أو عروض، أو قواف، أي أنّه ينهج في شرحها منهجًا لغويًّا يوضّح ما استغلق – في أبياتها – من الجوانب الصّوتيّة والصّرفيّة والنّحويّة.

التّعريف بالحال:

ذكر ابن جنّي في اللّمع أنّ الحال هي: ((... وصف هَيْئَة الفَاعِل، أَو المَفْعُول بِهِ، وَأمّا لَفظهَا فَإِنَّهَا نكرَة تَأتي بعد معرفَة قد تمّ عَلَيْهَا الكَلَام، وَتلك النّكرَة هِيَ المعرفَة فِي المعْنى)) (ابن جنّي، 62). وبيّن فيه أنّ العامل فيها على ضربين متصرّف وغير متصرّف (أطلق عليه أبو عليّ الفارسي (متنقّل، وغير متنقّل)، (أبو عليّ، 1389هـ: 202)، فَإِذا كَانَ العَامِل متصرّفًا جَازَ تَقْدِيم الحَال عَلَيْه، تَقول: جَاءَ زَيْدٌ رَاكِبًا، وَجَاءَ رَاكِبًا زَيْدٌ، ورَاكِباً جَاءَ زَيْدٌ، أمّا إذا كان العامل غير متصرّفٍ فلا يجوز تَقْدِيم الحَال عَلَيْهِ، تَقول: هَذَا زيْدٌ قَائِمًا، فتنصب قَائِمًا على الحَال بِمَا فِي هَذَا من معنى الفِعْل،

[1] أبو البركات الأنباري، "نزهة الألباء في طبقات الأدباء"، ص245. وياقوت الحموي، "معجم الأدباء..."، ج1589/4، و1594. والقفطي، "إنباه الرّواة على أنباه النّحاة"، ج336/2، و340. وابن خلكان، "وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان"، ج246/3. والذّهَبي، "تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام"، تحقيق: عمر عبد السّلام التّدمري، بيروت، دار الكتاب العربيّ، (ط2: 1413هـ – 1993م)، ج270/27. والفِيرُوزآبادي، "البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة"، دار سعد الدّين للطباعة والنّشر والتّوزيع، (ط1: 1421هـ – 2000م)، ص 194. والسّيوطي، "بغية الوعاة"، ج132/2.

لِأنّ (هَا) للتّنْبِيه، وَ(ذَا) للْإِشَارَة، فكأنّك قلت: أُنَبِّهُ عَلَيْهِ قَائِمًا، وأُشِيرُ إِلَيْهِ قَائِمًا، حيث لم يجز أن تقول: قَائِمًا هَذَا زَيْدٌ؛ لأنّ (هَذَا) غير متَصَرّف. (ابن جنّي، 62– 63).

مسائل الحال:

فيما يأتي فصل القول في مسائل ((الحال)) الّتي نبّه إليها ابن جنّي في "التّنبيه":

1) المسألة الأولى: مجيء الحال مقدّرة [محذوفة]

نبّه ابن جنّي على ذلك في التّنبيه في قول الشّاعر[1] (ابن جنّي، 1430هـ: 91): [الكامل]

أَلْبَسْتُهُ أَكْفَانَهُ *** وَخُلِقْتُ يَوْمَ خُلِقْتُ جَلْدَا

وقال: "فهو على تصوّر حال الجَلَد وقت الولادة، وهذا كقول الله سبحانه: "آ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ" [هود: 107]، أي: معتقدًا خلودهم فيها ما دامت السّموات والأرض، وعليه مسألة الكتاب ((مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا)) أي: مُقَدَّرًا في هذا الوقت صيدَه به غَدًا" (ابن جنّي، 1430هـ: 91).

ذهب ابن جنّي إلى أنّ الحال، في هذا البيت، أتتْ مقدّرة بعد العامل والمعمول له اللّذَيْن هما ((خُلِقْتُ))، حيث يرى أنّ الشّاعر على تصوّر حال الجَلَد وقت الولادة، فيأتي التّقدير في قوله: "وَخُلِقْتُ يَوْمَ خُلِقْتُ جَلْدَا"، أي: خُلِقْتُ مُقَدَّرًا فِيَّ الجَلَدُ فِيمَا بَعْدُ (ابن جنّي، 1430هـ: 91–92)، وقد استحال أبو الفتح مجيء تقديرها [الحال] بـ ((مُقدَّرًا فِيَّ الجَلَدُ يَوْمَ خُلِقْتُ))، كما هو في ظاهر البيت ودلالته البيّنة، بقوله: ((لا أنّه يوم خُلِقَ كان جَلْدًا، هذا محال)) (ابن جنّي، 1430هـ: 91)، وإذا كان الأمر كذلك فيكون الأصل أن يقول الشّاعر: خُلِقْتُ يَوْمَ خُلِقْتُ مُقَدَّرًا فِيَّ الجَلَدُ فِيمَا بَعْدُ، لكنّه اختصر فأضمر الحال، وأعطى (جَلْدًا) حركتها للمجاورة، فانتصب بانتصاب الحال الحقيقية المقدّرة، "لأنّ الحال عبارة عن هيئة الفاعل، أو المفعول عند إسناد الأمر إليه" (ابن الأثير، 1420هـ: ج193/1)، ومن المُحال فعلًا أن يكون الإنسان مجبولًا عليه الجَلَد حين خُلِقَ أو وُلِدَ، فيتحلّى به في وقته، وإنّما يحصل له ذلك فيما بعد حسبما قُدِّرَ عليه. وعلى هذا المذهب يكون عليه سيبويه في نحو قول القائل: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا، حيث يرى أنّ ((صَائِدًا)) ينتصب على الحال المقدّرة؛ لأنّه ليس من باب الابتداء، ولا شبيه به، ويقول: ((فالنّصبُ على حاله، لأنّ هذا ليس بابتداء، ولا يُشبه: فِيهَا عَبْدُ اللهِ قَائِمٌ غَدًا؛ لأنّ الظّروف تُلغى حتّى يكون المتكلّم كأنّه لم يذكرها في هذا الموضع)) (سيبويه، 1408هـ: ج52/2). ورأى ابن السّراج أنّ التّقدير والتّأويل في قوله: "مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا" هو: "مُقَدَّرًا الصَّيْدَ فِيهِ غَدًا، ذاهبًا إلى أنّه لولا هذا التّقدير والتّأويل ما جاز هذا

[1] نسبه البحتري إلى عَمْرِو بنِ مَعْدِي كَرِبَ، لكن برواية:))أَلْبَسْتُهُ أَثْوَابَهُ...((، "الحماسة"، تحقيق: محمّد إبراهيم حُوَّر – أحمد محمّد عبيد، الإمارات العربيّة المتّحدّة، هيئة أبو ظبي للثّقافة والتّراث، أبو ظبي، 2007م، ص269.

الكلام (ابن السّراج، ج38/2، و268). أمّا تقديره عند ابن جنّي فهو: "مُقَدَّرًا فِي هَذَا الوَقْتِ صَيْدَهُ بِهِ غَدًا" (ابن جنّي، 1430هـ: 91)، وكذلك الوضع في نصب ((جَلْدًا)) في البيت، على صورة الحال المقدّرة، إذْ إنّه كذلك، ليس من باب الابتداء، ولا شبيه به، لذلك يكون التّقدير عند ابن جنّي على تصوّر حال الجَلَدِ الّتي اكتسبها الشّاعر بعد الولادة (إنْ صَحّ التّعبير أيضًا)، أي: خُلِقْتُ مُقَدَّرًا فِيَّ الجَلَدُ فِيمَا بَعْدُ (ابن جنّي، 1430هـ: 91–92).

ونظير هذا ما نبّه عليه في قول الشّاعر[1]: [الطّويل]

فوَاللَّه مَا فَارَقْتُكُمْ عَنْ كَشَاحَةٍ *** وَلَا طِيبِ نَفْسٍ عَنْكُمُ آخِرَ الدَّهْرِ

حيث رأى ابن جنّي أنّه مثل تلك المسألة الّتي ناقشها سيبويه في الكتاب والّتي هي: ((مَرَرْتُ بِرَجُلٍ مَعَهُ صَقْرٌ صَائِدًا بِهِ غَدًا))، وكقول الله سبحانه: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: 107]، أي: مُقَدَّرًا خُلُودهم فيها ما دامت السّموات والأرض، زاعِمًا أنّ لفظ ((آخِرَ)) في البيت الشّعريّ، نظير المسألة نفسها، أي: أنّه انتصب بانتصاب الحال الحقيقيّة المقدّرة المتصّلة بالعامل الّذي قبها، ويكون تقديرها في ذلك: مُقَدَّرًا آخِرَ الدَّهْرِ (ابن جنّي، 1430هـ: 171)، وكأنّ الشّاعر يقول: وَلَا طِيبَ نَفْسٍ عَنْكُمْ مُقَدَّرًا آخِرَ الدَّهْرِ، لأنّه كذلك ليس من باب الابتداء، ولا شبيه به كما سبق عند سيبويه.

2) المسألة الثانية: حَذْف عاملِ الحَالِ أو إضماره

نبّه ابن جنّي على هذه في قول الشّاعر[2]: [الطّويل]

لَعَمْرِي لَقَدْ نَادَى بِأَرْفَعِ صَـــوْتِهِ *** نَعِيُّ حُيَيٍّ أَنَّ فَارِسَكُمْ هَـــــوَى

أَجَلْ، صَادِقًا وَالقَائِلَ الفَاعِلُ الَّذِي *** إِذَا قَالَ قَوْلًا أَنْبَطَ المـَاءَ فِي الثَّرَى

وقال: "صادقًا: حال من الفاعل في فعل محذوف، أي: نَعَمْ، قُلْتُ صَادِقًا، ونصب الفاعل عطفًا على فارسكم، أي: أنّ فارسَكُمْ والقائِلَ الفاعلَ، وهذا مثل قولك: إنَّ مُحِبَّك قد ورد، فتقول متبعًا لكلامك: نَعَمْ، شَاكِرَكَ والنَّاصِحَ لَكَ" (ابن جنّي، 1430هـ: 277).

ذهب ابن جنّي إلى أنّ لفظ ((صَادِقًا)) الوارد في البيت الثّاني، أتى منتصِبًا على الحال من المعمول في عامل محذوف، تقديره: نَعَمْ، قُلْتُ صَادِقًا، أي: أنّ الفعل [العامل] المحذوف هنا هو [قُلْتُ]، وفيه كذلك الفاعل [المعمول] الّذي اتّصل به الحال، وذلك لما دلّ عليه العامل فيه من معنًى.

[1] الشّاعر هو: طَرَفَةُ الجَذِيمِيُّ جَذِيمِيّ عَبْس، ويقال: الجَذَمِيّ، ابن جنّي، "التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ص171.

[2] الشّاعر هو: سُوَيْدُ المرَاثِدِ الحَارِثِيُّ، ابن جنّي، "التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ص277.

وهذا مذهب سيبويه وجمهور النّحويّين، حيث قد أجازوا حذف عامل الحال في نظير هذه المسألة، وعليه سيبويه في قوله تعالى: ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾ [القيامة: 4]، حيث يقول: "فهو على الفعل الّذي أُظهر، كأنّه قال: بَلَى نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ. حدّثنا بذلك يونسُ" (سيبويه، 1408هـ: ج346/1). قال أبو سعيد السّيرافي: "وإنّما قدّرها سيبويه بـ ((نجمعها)) لقوله تعالى قبله: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنسَانُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ (3) بَلَىٰ قَادِرِينَ عَلَىٰ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُ (4)﴾[القيامة: 3-4]. وتسوية بنانه أن يضمّ بعضها إلى بعض ولا تكون متفرّقة، والبنان: الأصابع. وكذلك الفرّاء في ذكره هذا المعنى، غير أنّه "قدّم قبله معنًى آخر فيه وفي نظائره، وهو أن ينصبه بإضمار الفعل المذكور قبله وهو ((يَحْسَبُ))؛ كأنّه قال: "أَيَحْسَبُ الإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعَ عِظَامَهُ، بَلَى فَلْيَحْسَبْنَا قَادِرِينَ" (السّيرافي، 2008م: ج233/2). أمّا الخليل فهو على خِلاف ذلك في التّقدير والتّحليل، حيث رأى في قوله تعالى: ﴿بَلَى قَادِرِينَ﴾[القيامة: 4]، أنّه من باب النّصب بالصّرف، زَاعِمًا أنّ معناه: بَلَى نَقْدِرُ، أي: أنّه صرف من الرّفع إلى النّصب؛ لتأكيد معنى الحال وإثباته. ثمّ قال: "وَقَالَ بَعضهم على معنى بلَى كُنَّا قَادِرين" (الخليل، 1416هـ: 96). وكأنّ السّيرافي ردّ على ذلك بقوله: "وقال قوم من النّحويّين: إنّ "﴿قَادِرِينَ﴾" ينتصب لوقوعه موقع نقدر، لأنّ معناه: بَلَى نَقْدِرُ عَلَى أَنْ نُسَوِّيَ بَنَانَهُ، وهذا باطل، لأنّه ليس من نواصب الاسم وقوعه مواقع الفعل" (السّيرافي، 2008م: ج233/2).

وقد بدا اختلافهم جليًّا في تقدير الحذف وتأويله حول المسألة، ولكنّ ذلك لا ينفي اتّفاقهم على وجود حذف عامل الحال فيها بالضّرورة. وكذلك الوضع فيما ذهب إليه أبو الفتح في نصب))صَادِقًا((على الحال من الفاعل في فعل محذوف، تقديره: نَعَمْ، قُلْتُ صَادِقًا. وذلك لأنّ في الكلام ما يدلّ على هذا الفعل المحذوف، أي: قد وُجِدَتْ في الكلام قَرينة الحال الدّالّة على الفعل المحذوف، وأغنت الشّاعرَ عن اللّفظ به، وتلك مفهومة في قوله في هذَيْن البَيْتَيْن، لمّا قال له المنادي المتحسّر: إنّ صاحبَكم أو فارسَكم هوى، قال: أَجَلْ، أَنْتَ مُصدّقٌ، ثمّ زاده ثناءً، فقال: وإنّ القائلَ الفاعلَ الّذي إذا قال قَوْلًا أَنْبطَ المـاءَ في الثّرَى.

وهذا موضع من المواضع الّتي يُحْذَف فيها عامل الحال جوازًا، وإنْ كان الأصل في عامل الحال وغيرها، أن يكون مذكوراً؛ ليحقّق الغرض منه، وهو إفادة معنى جديد، أو تقوية المعنى الموجود، وقد يحذف جوازا أو وجوبًا؛ لدواع تقتضي الحذف، كما تعرّضت لشرح بعضها أعلاه، ويستثنى من الحذف جوازا: ما إذا كان العامل معنويًّا، كالظّرف والجارّ والمجرور، واسم الإشارة، وحَرْفَي التّمنّي والتّنبيه إلخ، فلا يجوز حذف العامل فيها؛ لضعفه سواء فهم أم لم يفهم (ابن هشام، ج292/2).

3) المسألة الثالثة: تقديم الحال على صاحبها

نبّه ابن جنّي على هذه في قول الشّاعر[1]: [الطّويل]

أَلَا إِنَّ خَيْرَ النَّاسِ حَيًّا ومَيِّتًا *** أَسِيرُ ثَقِيفٍ عِنْدَهُمْ[2] فِي السَّلاسِلِ

وقال: "لك في ((حَيًّا ومَيِّتًا)) وجْهَان: إن شئت جعلته حالًا، كقولك: أَحْسَنُ النَّاسِ ضَاحِكًا زَيْدٌ، فتنصبه بـ ((خَيْر)) كما تنصبه بـ((أَحْسَن))، وهو حال من ((خير)) أو من الضّمير الّذي فيه.

وأمّا ((عندهم)) ... ويجوز أن يكون حالًا من الضّمير في أسير، فتعلّقه حينئذٍ بمحذوف أيضًا، فإذا فعلت هذا علّقت به نفسه الظّرف بعده الّذي هو: في السّلاسل، فلم تجعل فيه حينئذ ضميرًا لأنّه يتعلّق بالظّاهر الّذي هو الظّرف، ولكن يكون في الظّرف الّذي هو ((عندهُمْ)) ضمير لتعلّقه بالمحذوف.

ويجوز أن يكون ((عِنْدَهُم)) حالًا من نفس أسير، كقولك: لأَنْتَ أَشَدُّ النّاسِ قِائلًا.

ويجوز أن تجعل ((فِي السَّلَاسِل)) حَالًا من ((أسير))، فتُعلِّق بِه ((عِنْدَهُم)).

ويجوز أن تجعله حالًا من الضّمير في ((أسير))، فيتعلّق به أيضًا عندهم.

ويجوز أيضًا أن تجعل ((عِنْدَهَم)) حالًا من الضّمير في قوله ((في السّلاسل))، إن جعلته حالًا من الضّمير في ((أسير))، أو من ((أسير)) أو خبر مبتدأ محذوف" (ابن جنّي، 1430هـ: 315-317).

درس ابن جنّي هذه المسألة دراسة متفحّصة، حيث تعمّق في تحليلها وتفسيرها وفق مذاهب النّحويّين في نظير هذه المسألة، وقد ذهب في استنباط الحال، في البيت، بأوجهها المتشعّبة، فرأى في الوجه الإعرابيّ الأوّل منها: أنّ لفظي ((حَيًّا ومَيِّتًا)) – وهو ما يهمّنا هنا – يجوز أن ينتصبا على الحال من عاملهما الّذي هو ((خَيْر)) المتقدّم عليهما والمشبّه بالفِعْل الجامد غير المتصرّف، وكان قد انتصب هو بـ ((إنّ)) حرف توكيد مشبّه بالفعل، وناصب المبتدأ اسمًا له، ممّا يسوّغ أن تتقدّم الحال ويتأخّر عليها صاحبُها الّذي هو ((أَسِيرُ ثَقِيفٍ))، وهو في موضع رفع خبرٌ لاسم ((إنَّ))، وهذا من باب تقديم الحال على صاحبها، وقد أجاز جمهور النّحويّين ذلك، ولا يكاد يُرَى منهم من يختلف في ذلك (ابن السّراج، ج153/1. والسّيرافي، 2008م: ج11/1. وابن الأثير، 1420هـ:

[1] الشّاعر: هو أبو الشُّغْب العَبْسيُّ، وقاله في خالد بن عبد الله، القَسرِي، ابن جنّي، أبو الفتح، "التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، ص315.

[2] والّذي أثبته كتاب "التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة" هو ((عِنْدَهَا))، أمّا كتب أخرى فقد أثْبَتَتْ: ((عِنْدَهُم))، ذلك لأنّ ((ثَقِيف)) اسم قبيلة.

ج201/1. وابن الخَبَّاز، 1428هـ: 206)، وكأنّ الشّاعر يقول: إنَّ خَيْرَ النَّاسِ فِي حَالَيْ حَيَاتِهِ وَمَمَاتِهِ أَسِيرُ ثَقِيفٍ.

والوجه الإعرابيّ الثّاني: أنّه ذهب إلى جواز انتصابهما على الحال من الضّمير الّذي في ((خَيْر النَّاسِ))، تقديره: إنَّ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ حَيًّا ومَيِّتًا خَيْرُ النَّاسِ، لأنّه هو الأسير الّذي يثني عليه الشّاعر (أبو الشّغب العبسيّ)، بل هو الممدوح والمخبر عنه بخير النّاس، لكنّه أحلّ محلّه الصّفة الّتي كانت في الأصل خبرًا لاسم ((إنَّ)) لدلالة معنى الكلام عليه، وكأنّه قال: ألَا إنَّ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ فِي حَالَيْ حَيَاتِهِ وَمَمَاتِهِ (أو فِي حَالِ كَوْنِهِ حَيًّا وَمَيِّتًا) خَيْرُ النَّاسِ، وهو أَسِيرُ ثَقِيفٍ، وذلك لأنّه وقع أسيرًا على يد يُوْسُفَ بنِ عُمَرَ الثَّقَفِيّ (المستعصمي، 1436هـ: ج376/7). يقول المرزوقي في شرح الحماسة: ((قوله حيًّا وهَالِكًا[1] يجوز أن ينتصب على الحال والعامل فيه ما دلّ عليه خير النّاس، ويكون الكلام ثناءً على المخبر عنه بخير النّاس)) (المرزوقي، 1424هـ: 654).

وهذه المسألة كذلك بيان لموافقة ابن جنّي على جواز مجيء الحال من المبتدأ، كما كان عليه مذهب سيبويه (سيبويه، 1408هـ: ج122/2–124. والسّيرافي، 2008م: ج451/2–452)، حيث أعرب لفظَيْ ((حَيًّا ومَيِّتًا)) حالًا منتصبةً متقدّمةً على صاحبها من المبتدأ ((خَيْرَ النَّاسِ)) الّذي صار اسم ((إنَّ))، وجعلهما عاملها، كما كان خبر ((إنّ)) الّذي هو ((أَسِيرُ ثَقِيفٍ)) صاحبها، خلافًا للجمهور الّذين زعموا منع ذلك؛ لبعض حججهم المشهورة استعرضها عبّاس حسن في النّحو الوافي بقوله: ((ولا قيمة للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ، أو من اسم النّاسخ، أو مما ليس فاعلًا، أو مفعولًا به، أو نحوهما؛ ذلك؛ لأنّ من يرفضونه لا يرفضونه للسّبب القويم الصّحيح، وهو: عدم الاستعمال العربيّ الأصيل، وإنّما يرفضونه؛ لأنّه لا يتّفق مع مظهر من مظاهر السّلطان الّذي وهبوه للعامل، كأن يقولوا في منع مجيء الحال من المبتدأ: إنّ العامل في المبتدأ معنويّ؛ هو: "الابتداء"، فلو جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها؛ فينشأ من هذا عاملان مختلفان، أحدهما عامل في الحال، والآخر عامل في صاحبها، مع أنّ العامل عندهم في الحال لا بدّ أن يكون هو نفسه العامل في صاحبها أيضًا ...، والغريب أنّ المأثور الكثير من كلام العرب الخلّص لا يوافقهم، ولا يؤيّدهم، مع كثرته بدليل صحّة قولهم: أَعْجَبَنِي عَطَاءُ المُحْسِنِ مُبْتَسِمًا، وَسَرَّنِي صَوْتُ القَارِئِ خَاشِعًا. ولهذا يخالفهم بحقّ "سيبويه" وفريق معه ... وإنّ ما يرفضونه ظاهرًا صريحًا، يقبلونه على نية التّأويل؛ فكأنّ مجرّد النّية يبيح الأمر المحظور المخالف لها، بالرّغم من أنّ اللّفظ الّذي يؤولونه لن يتغيّر في ظاهره، وصريح الأسلوب لن يطرأ عليه تبديل، وهذا موضع من مواضع الشّكوى، ولعلّه السّبب الّذي

[1] ((حَيًّا وهَالِكًا)): هكذا ورد في "شرح ديوان الحماسة" للمرزوقي، ص654، وكذلك عند أبي زكريا التّبريزي في شرحه لها، ج384/1. وأمّا في "التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة"، لابن جنّي"، فهو بـ "حيًّا ميّتًا" كما هو أعلاه ص315، وكذلك في معظم الكتب.

حمل بعض النّحاة المحقّقين؛ كالرّضي على رفض اعتراضهم، ونبذ رأيهم المخالف رأي سيبويه، كما جاء في الخضري ج1، والصّبان وغيرهما في باب الحال عند بيت ابن مالك: "وعامل ضمن معنى الفعل، لا ..."، وعلى أن يقول: "إنّ رأي سيبويه هو الحقّ، ولا ضرورة تدعو للرّأي المخالف". وإذا كان المحظور يباح بمثل هذه النّية وجب ترك النّاس أحرارًا في محاكاة الكثير المأثور من الكلام العربيّ الصّحيح، وفي القياس عليه، ومن شاء بعد ذلك أن يتأوّل فليفعل، فالمهمّ هو ترك اللّفظ على حاله الظّاهر الموافق للوارد، ومن حمل نفسه بعد ذلك مشقّة التّأويل، فهو حرّ، وإن كانت المشقّة بغير فائدة)) (سيبويه، 1408هـ: ج2/122-124. والسّيرافي، "2008م: ج2/451-452).

والوجه الثّالث: زعمه بجواز انتصاب لفظَيْ ((حَيًّا ومَيّتًا))، على الحال من الضّمير في ((أَسِير))، تقديره: خَالِد بْن عَبْدِ اللهِ، لأنّه هو نفسه الممدوح بخير النّاس في حياته ومماته، فبهذا يكون هو كذلك عاملًا لهما، لما يدلّ عليه من معنى الفعل، وفي الوقت نفسه يقع في محلّ صاحب الحال لهما، وكأنّه يقول: إنَّ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ خَيْرُ النَّاسِ حَيًّا ومَيّتًا. أو يكون صاحبها هو قوله: ((فِي السَّلَاسِلِ)) الواقع في قافية البيت وعجزه، كما زعم أبو الفتح – فبذلك يكون تقدير الكلام: إنَّ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ خَيْرُ النَّاسِ حَيًّا ومَيّتًا مُقَيَّدًا بِالسّلاسِلِ عِنْدَهُم. وهذا من باب جواز مجيء عامل الحال من الضّمير، أو حذفه، كما هو مذهب سيبويه وجمهور النّحويّين. (سيبويه، 1408هـ: ج1/343. وأبو محمّد السّيرافي، 1394هـ: ج1/118. والزّمخشري، 1993: 93).

والوجه الإعرابي الرّابع عنده: جعل ((عِنْدَهُمْ)) منصوبًا على الحال جوازًا من لفظ ((أَسِير))، فإذا كان ذلك كذلك فيكون عامل ((عِنْدَهُم)) هو ما دلّ عليه أسير ثَقِيفٍ من دلالة من هو خَالِدُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ –كما سلف بيانه – لذًا يأتي تقديره على: أنَّ أَسِيرَ ثَقِيفٍ خَيْرُ النَّاسِ عِنْدَهُمْ، أي: ((حَاضِرًا لَهُمْ وقَرِيبًا مِنْهُمْ)) (المرزوقي، 1424هـ: 654)، ومثل هذا قوله: لأَنْتَ أَصْدَقُ النّاسِ قَائِلًا (ابن جنّي، 1430هـ: 316)، فأفاد هذا التّأويل أنّ خالدَ ابنِ عبدِ اللهِ أسيرهم وحاصلٌ بحضرتهم (المرزوقي، "شرح الحماسة"، 655) وهذا دلالة على جواز مجيء الظّرف حالًا عند النّحويّين بلا خلاف. (ابن الصّائغ، 1424: ح1/381. وأبو حيّان، 1418هـ: ج3/1589، 1590. و1998م: ج9/117، و119. والمرادي، 1428هـ: ج2/711، 712).

والوجه الإعرابيّ الخامس: يرى ابن جنّي جواز ((في السَّلَاسِلِ)) أن يكون في موضع نصب على الحال من لفظ ((أَسِير)) نفسه، أي أنّه هو العامل فيها، فيكون صاحب الحال الظّرف الّذي قبله الّذي هو ((عِنْدَهُم))، وكأنّ تأويل قول الشّاعر هو: أنَّ أَسِيرَ ثَقِيفٍ عِنْدَهُمْ مُقَيَّدًا في السَّلَاسِلِ.

أمّا الوجه الإعرابيّ السّادس: فهو جعل ((في السَّلَاسِلِ)) حَالًا منتصبةً جوازًا من الضّمير في ((أَسِير)) الّذي هو خَالِدُ بن عبد الله المخبر عنه بخير النّاس، حيث إنّه العامل له؛ لما يدلّ عليه من

معنى الفعل، على أن تتعلّق هي بالظرّف الّذي قبلها، أيضًا، الّذي هو ((عِنْدَهُم))، فيكون صاحبًا لها، وكأنّ الشّاعر يقول: إنَّ خَالِدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ عِنْدَهُمْ مُقَيَّدًا بِالسَّلَاسِلِ.

وأمّا الوجه الإعرابيّ السّابع فهو انتصاب ((عِنْدَهُمْ)) على الحال جوازًا من الضّمير في قول الشّاعر ((في السَّلَاسِلِ))، تقديره: ((المقَيَّدُ)) لأنّ اسم المفعول يشبه الفعل في العمل، فيعمل في الحال الّتي هي الظّرف، وإن كان جَامدًا غير متصرّفٍ، فبذلك يكون تأويل كلام الشّاعر بـ: إنَّ خَيْرَ النَّاسِ المقَيَّدُ بِالسَّلَاسِلِ عِنْدَهُمْ، أي: حَاضِرًا لَهُمْ، وحَاصِلًا بِحَضْرَتِهِمْ.

4) المسألة الرّابعة: الحال المؤكّدة

نبّه ابن جنّي على ذلك في قول الشّاعر[1]: [الطّويل]

إِذَا كُنْتَ رَبًّا لِلقَلُوْصِ فَلَا تَدَعْ *** رَفِيْقَكَ يَمْشِي خَلْفَهَا غَيْرَ رَاكِبِ

وقال: "غيرَ رَاكِب: حال مؤكّدة؛ لأنّه إذا مشى خلفها فهو غير راكب لا محالة..." (ابن جنّي، 1430هـ: 383).

ذهب ابن جنّي، في هذا البيت، إلى أنّ ((غَيْرَ رَاكِبٍ)) الواقع في عجز البيت، حالٌ مؤكّدةٌ؛ أي: منصوبة من العامل ((يَمْشِي))، أي ما تضمّنه من ضمير الغائب المستكنّ الّذي هو الفاعل، ويكون صاحبها هو ((رفِيقَ))؛ لأنّه هو مَنْ وقع عليه الطّلب بمنعه من المشي خَلْفَ القَلُوص غير راكبٍ عليها، إذًا، فالحال في البيت مؤكّدة لعاملها السّابق عليها في المعنى، وهو في معنى الفعل، لأنّ عدم الرّكوب يفيد المشي، فمعناه مؤكّد لمعنى عاملها، ذلك لأنّ الحال المؤكّدة يُسْتَفَادُ معناها من صريح لفظ عاملها (السُّيوطي، ج319/2)، وكأنّ أصل كلام الشّاعر: لَا تَدَعْ رَفِيقَكَ خَلْفَ القَلُوصِ مَاشِيًا؛ لأنّ المشيَ يفيد عَدم الرّكوب كذلك، ومعلوم أنّه إذا مشى الشّخص لا يكون إلّا غَيرَ رَاكِبٍ، إذًا فالمعنى واحد، وكأنّها جاءت فضلة فليس هناك داعٍ إلى تكرارها؛ لأنّها تؤكّد معنى العامل فقط.

فهذا على نظير ما ذهب إليه ابن جنّي في الخصائص في قولهم: أَخَذْتُهُ بِدِرْهَمٍ، قال: ((هذه أيضًا حال مؤكّدة، ألا ترى أنّ تقديره: فزاد الثّمن صاعدًا، ومعلوم أنّه إذا زاد الثّمن لم يكن إلّا صاعدًا...لأنّ صَاعِدًا ناب في اللّفظ عن الفعل الّذي هو زاد)) (ابن جنّي، ج268/2).

5) المسألة الخامسة: نصب المصدر على الحال [وقوع الحال مصدرًا]

نبّه أبو الفتح إلى هذا في قول الشّاعر[2]: [الطّويل]

---

[1] الشّاعر هو حاتم بن عبد الله الطّائي.

[2] نسبه صدر الدّين البصريّ إلى "جميل بن معمر العذري"، "الحماسة البصريّة"، تحقيق: مختار الدّين أحمد، بيروت، عالم الكتب، ج121/2.

فَلَمَّا أَعَادَتْ مِنْ بَعِيدٍ بِنَظْرَةٍ *** إِلَيَّ الْتِفَاتًا أَسْلَمَتْهُ المَحَاجِرُ

قائلًا: "يجوز أن تكون الباء في ((بنظرة)) زائدة، أي: أعادتْ نظرةً إليَّ، ونصب ((الْتِفَاتًا)) على الحال، أي: ملتفةً" (ابن جنّي، 1430هـ: 397).

ذهب ابن جنّي مذهب سيبويه في تحليله لفظ ((الْتِفَاتًا)) في بيت الشّعر الوارد بصيغة المصدر إلى جواز نصبه على الحال؛ ليكون في معنى اسم الفاعل، وكأنّ الشّاعر يقول: لمَّا أَعَادَتْ نَظْرَتَهَا مِنْ بَعِيدٍ إِلَيَّ مُلْتَفِتَةً أَسْلَمَتْهُ المَحَاجِرُ (المرزوقي، 1424هـ: 872). فبهذا التّقدير يكون عاملها هو فعل ((أَعَادَتْ))، أمّا صاحب الحال فيكون الضّمير المستتر فيه في محلّ رفع فاعل تقديره ((هِيَ)).

ورأي أبي الفتح في المسألة موافق لما ذهب إليه سيبويه في الكتاب "باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حال وقع فيه الأمرُ فانتَصب لأنّه موقوعٌ فيه الأمرُ" (سيبويه، 1408هـ: ج1/370)، وتابعه الزّجاج في ذلك (السّيرافي، 2008م: ج2/257-258)، والجمهور (ابن عقيل1400هـ: ج2/253)، حيث زعم أنّ المصدر إذا كان حالًا يكون في موضع اسم الفاعل، وقد مثّل لذلك قوله: ((وذلك قولك: قَتلتُهُ صَبْرًا، ولقَيتُهُ فُجَاءَةً ومُفَاجَأَةً، وكِفَاحًا ومُكَافَحَةً، ولَقَيْتُهُ عِيانًا، وَكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً، وأَتَيْتُهُ رَكْضًا، وعَدْوًا ومَشْيًا، وأَخَذْتُ ذَلِكَ عَنْهُ سَمْعًا وسَمَاعًا. وليس كلُّ مصدرٍ، وإنْ كان في القياس مثلَ ما مضى من هذا الباب يوُضَعُ هذا الموضعَ؛ لأنّ المصدر ههنا في موضع فاعِلٍ إذا كان حالًا، ألا ترى أنّه لا يَحسن: أَتَانَا سُرْعَةً وَلَا أَتَانَا رُجْلةً، كما أنّه ليس كلُّ مصدر يُستعمل في بابِ سَقْيًا وحَمْدًا. واطَّرد في هذا البابُ الّذى قبله لأنَّ المصدر هناك ليس في موضع فاعِلٍ)) (سيبويه، 1408هـ: ج1/370-371). وكأنّه قال: أَتَيْتُهُ مَاشِيًا ورَاكِضًا وعَادِيًا، إلخ، وبيّن أنّ ذلك ليس بقياس مطّرد، وإنّما يُسْتَعْمَلُ فيما استعملتْه العرب، لأنّه شيء وُضِعَ في محلّ غيره (السّيرافي، 2008م: ج2/258).

وقد خالفه في ذلك أبو العبّاس المُبرّد ذاهبًا إلى جواز ذلك في كلّ شيء دلّ عليه الفعل، أي: أنّه يجوز عنده أن يُقَال: أَتَانَا سُرْعَةً، وأَتَانَا رُجْلَةً، مُدَّعِيًا أنّ ذلك إنّما يُنْصَبُ بالفعل المقدّر، كأنّه قال: أَتَانَا يَسْرُعُ سُرْعَةً، ويَرْجَلُ رُجْلَةً، وزاعِمًا إنّ هذا القياس من النّحويّين (السّيرافي، 2008م: ج2/258). والأخفش كذلك ذاهبًا إلى أنّه منصوب على المصدرية والعامل فيه محذوف، فبهذا تكون الحال عنده وعند المبُرّد هي العامل المحذوف المقدّر، لا المصدر الصّريح المذكور (ابن عقيل، 1400: ج2/254). وإلى هذا الرّأي ذهب الكوفيّون غير أنّ النّاصب عندهم هو الفعل المذكور بتأويله بفعل من لفظ المصدر (ابن عقيل، 1400هـ: ج2/254). لذَا يكون ناتج هذه المسألة باختلاف مذاهبهم المتشعّبة هذه على النّحو الآتي:

- أوّلًا: مذهب سيبويه وابن جنّي والزّجاج وجمهور النّحويّين: نصب المصدر على الحال؛ لوقوع الأمر عليه، أي: لكونه في موضع الفاعل ودلالته، والتّقدير: أَعَادَتْ نَظْرَتَهَا مِنْ بَعِيدٍ إِلَيَّ مُلْتَفِتَةً. (قياسًا غير مطّرد).
- ثانيًا: مذهب الأخفش والمبرّد: نصب المصدر حالًا على المصدريّة، لكون الحال هي العامل [الفعل] المحذوف، والتّقدير: أَعَادَتْ نَظْرَتَهَا مِنْ بَعِيدٍ إِلَيَّ تَلْتَفِتُ الْتِفَاتًا.
- ثالثًا: مذهب الكوفيّين: النّصب على المصدريّة بتأويل الفعل المذكور إلى فعل من لفظ المصدر، والتّقدير: الْتَفَتَتْ نَظْرَتُهَا مِنْ بَعِيدٍ إِلَيَّ الْتِفَاتًا.

النتائج:

توصّلت الدراسة إلى جملة من النّتائج أهمّها:

1. رأى ابن جنّي جواز تقدير الحال بعد العامل والمعمول له وإعطاء ما بعدهما حركتها للمجاورة، وذلك على مذهب سيبويه.
2. موافقة ابن جنّي مذهب سيبويه وجمهور النّحويّين على جواز حذف عامل الحال أو إضماره.
3. وافق ابن جنّي سيبويه على جواز مجيء الحال من المبتدأ خِلافًا لما ذهب إليه الجمهور في منع ذلك.
4. أنّه يجوز مجيء الظّرف حالًا باتّفاق الجمهور.
5. أنّه يجوز نصب المصدر على الحال؛ لوقوع الأمر عليها، أي وقوع الحال مصدرًا لكونها في موضع الفاعل ودلالته، وذلك وِفاقًا لمذهب سيبويه، والزَّجاج، والجمهور. وخِلافًا لمذهب الأخفش والمبرّد الّذي: نصب المصدر حالًا على المصدريّة، لكون الحال هي العامل [الفعل] المحذوف. أمّا مذهب الكوفيّين فهو: النّصب على المصدريّة بتأويل الفعل المذكور إلى فعل من لفظ المصدر

التّوصيات:

توصِي الدراسة دارسي علوم اللّغة العربيّة والباحثين في مجالاتها المختلفة، وبخاصّة مجال النّحو، بازدياد العناية بدراسة كتب ابن جنّي النّحويّة المختلفة، وتقصّي تعقيباته وآرائه في مسائل الحال النّحويّة فيها، ومقارنتها بآراء غيره من العلماء حولها في مصنّفاتهم المتشعّبة.

قائمة المصادر والمراجع:

- إبراهيم، انتصار عثمان (2010م): القضايا الصّوتيّة والدّلاليّة في كتاب المحتسب لابن جنّي: دراسة وصفية وتحليليّة في ضوء علم اللّغة الحديث، الخرطوم: جامعة أم درمان الإسلاميّة، رسالة الدّكتوراه غير منشورة.

- ابن الأثير، أبو السّعادات المبارك بن محمّد (1420هـ): البديع في علم العربية، تحقيق: فتحي أحمد عليّ الدّين، ط1، مكّة المكرّمة، المملكة العربيّة السّعوديّة: جامعة أم القرى.
- ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرّحمن بن عليّ (1992م): المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تحقيق: محمّد عبد القادر عطا، ومصطفى عبد القادر عطا، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن الخَبَّاز، أبو عبد الله أحمد با الحسين (2007م): توجيه اللّمع، تحقيق: فايز زكي محمّد دياب، ط2، القاهرة: دار السّلام للطباعة والنّشر والتّوزيع والتّرجمة.
- ابن السّراج، أبو بكر محمّد بن السّريّ (د.ت): الأصول في النّحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، بيروت: مؤسّسة الرّسالة.
- ابن الصّائغ، أبو عبد الله محمّد بن الحسن (2004م): اللّمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم ابن سالم الصّاعدي، ط1، المدينة المنوّرة، المملكة العربية السّعودية :عمادة البحث العلميّ بالجامعة الإسلاميّة.
- ابن النّديم، أبو الفرج محمّد بن إسحاق (1997م): الفهرست، تحقيق: إبراهيم رمضان، ط2، بيروت: دار المعرفة.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (1986م): المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: عليّ النّجدي ناصف، وآخرين، ط2، دون مكان، دار سزكين للطباعة والنّشر.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (2009م): التّنبيه على شرح مشكلات الحماسة (إعراب الحماسة)، تحقيق: حسن محمود هنداوي، ط1، الكويت: وزارة الأوقاف والشّئون الإسلاميّة.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (د.ت): الخصائص، تحقيق: محمّد عليّ النّجار، دون طبعة، دون مكان، دون ناشر. ونسخة أخرى دون سنة، دون تحقيق، ط4، دون مكان، دون ناشر.
- ابن جنّي، أبو الفتح عثمان (د.ت): اللّمع في العربية، تحقيق: فائز فارس، د.ط، الكويت :دار الكتب الثّقافية.
- ابن خلكان، أبو العبّاس أحمد بن محمّد (1900م): وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق: إحسان عباس، ط3، بيروت :دار صادر.
- ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرّحمن (1980م): شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمّد محيي الدّين عبد الحميد، ط20، القاهرة: دار التّراث، ودار مصر للطّباعة، سعيد جودة السّحار وشركاه.
- ابن هشام، أبو محمّد عبد الله بن يوسف (د.ت): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: د. يوسف الشّيخ محمّد البقاعي، د.ط، دون مكان، دار الفكر للطّباعة والنّشر والتّوزيع.

- أبو حيّان الأندلسيّ، محمّد بن يوسف (1997 – 2013م): التّذييل والتّكميل في شرح كتاب التّسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، ط1، الرّياض: دار كنوز إشبيليا.
- أبو حيّان الأندلسي، محمّد بن يوسف (1998م): ارتشاف الضّرب من لسان العرب. تحقيق: رجب عثمان محمّد، ط1، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- أبو عليّ الفارسيّ، الحسن بن أحمد (1969م): الإيضاح العضدي"، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط1، الرّياض – المملكة العربيّة السّعودية: كلية الآداب، جامعة الرّياض.
- آدم متز (د.ت): الحضارة الإسلاميّة في القرن الرّابع الهجري أو عصر النّهضة في الإسلام، ترجمة: محمّد عبد الهادي أبو زيد، ط5، بيروت: دار الكتاب العربي.
- الأنباري، أبو البركات عبد الرّحمن بن محمّد (1985م): نزهة الألباء في طبقات الأدباء"، تحقيق: إبراهيم السّامرائي، ط3، عمان: مكتبة المنار.
- البُحْتُرِي، أبو عُبَادة الوَلِيد بن عُبَيْد (2007م): الحماسة، تحقيق: محمّد إبراهيم حُوَّر – أحمد محمّد عبيد، دون طبعة، أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثّقافة والتّراث، الإمارات العربيّة المتّحدّة.
- البصريّ، صدر الدّين أبو الحسن عليّ بن أبي الفرج (د.ت): الحماسة البصريّة، تحقيق: مختار الدّين أحمد، دون طبعة، بيروت: عالم الكتب.
- الحمويّ، أبو عبد ياقوت بن عبد الله (1993م): معجم الأدباء – إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق: إحسان عباس، ط1، بيروت: دار الغرب الإسلاميّ.
- الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن عليّ (2002م): تاريخ بغداد، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، بيروت: دار العرب الإسلامي.
- الخطيب التّبريزي، أبو زكريا يحيى بن عليّ (د.ت): شرح ديوان الحماسة، دون تحقيق، دون طبعة، بيروت: دار القلم.
- الذَّهَبي، أبو عبد الله محمّد بن أحمد (1993م): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق: عمر عبد السّلام التّدمري، ط2، بيروت: دار الكتاب العربيّ.
- الزّركشي، بدر الدّين محمّد بن عبد الله (1405هـ): المنثور في القواعد الفقهيّة، تحقيق: تيسير فائق أحمد محمود، ط2، دون مكان: وزارة الأوقاف الكويتيّة، (طباعة شركة الكويت للصّحافة).
- الزّمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو (1993م): المفصّل في صنعة الإعراب، تحقيق: عليّ بو ملحم، ط1، بيروت :مكتبة الهلال.

- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (1988م): الكتاب، تحقيق: عبد السّلام محمّد هارون، ط3، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السّيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله (2008م): شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعليّ سيّد عليّ، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة.
- السّيرافي، أبو محمّد يوسف بن أبي سعيد (1974م): شرح أبيات سيبويه، تحقيق: محمّد عليّ الريح هاشم، دون طبعة، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنّشر والتّوزيع.
- السُّيُوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر (د.ت): بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، دون طبعة، بيروت: المكتبة العصريّة.
- السُّيُوطي، جلال الدّين عبد الرّحمن بن أبي بكر (د.ت): همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دون طبعة، القاهرة: المكتبة التّوفيقية.
- عبّاس حسن (د.ت): النّحو الوافي، دون تحقيق، ط15، دون مكان: دار المعارف.
- الفراهيدي، أبو عبد الرّحمن الخليل بن أحمد (1995م): الجمل في النّحو، تحقيق: فخر الدّين قباوة، ط5، دون مكان :دون ناشر.
- الفِيرُوزآبادي، أبو طاهر محمّد بن يعقوب (2000م): البلغة في تراجم أئمة النّحو واللّغة، دون تحقيق، ط1، دار سعد الدّين للطباعة والنّشر والتّوزيع.
- القفطي، أبو الحسن عليّ بن يوسف (1982م): إنباه الرّواة على أنباه النّحاة، تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم، ط1، القاهرة: دار الفكر العربيّ، بيروت: مؤسّسة الكتب الثّقافيّة.
- المرادي، أبو محمّد حسن بن قاسم (2008م): توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبد الرّحمن عليّ سليمان، ط1، القاهرة: دار الفكر العربيّ.
- المرزوقي، أبو عليّ أحمد بن محمّد (2003م): شرح ديوان الحماسة، تحقيق: غريد الشّيخ، ط1، بيروت: دار الكتب العلميّة.
- المستعصمي، محمّد بن أيدمر (2015م): الدّرّ الفريد وبيت القصيد، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، ط1، بيروت: دار الكتب العلمية.
- النّعيمِيّ، حسام سعيد (1980م): الدّراسات اللّهجيَّة والصّوتيَّة عند ابن جنّي، دون طبعة، بيروت: دار الرّشيد للنّشر، بغداد: دار الطّليعة.